

الأنظار على تقييمات الطلب والمخزونات

خطط «أوبك+» في 2021 تحت مجهر المنتجين الأميركيين

تدابير الإغاثة المالية الأمريكية بعد أن طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بتغييرات في حزمة التحفيز التي وافق عليها الكونجرس، ومع ذلك ما زال المتابعون لسوق النفط يتوقعون أن يتم إنهاء صفقة التحفيز في نهاية المطاف.

وأشار إلى أن السوق يبدو وقد تغاضت إلى حد كبير عن رفض الرئيس دونالد ترمب حزمة التحفيز، وعلى الرغم من كل ذلك فإن التوقعات تشير إلى استمرار ظهور صفقة تحفيز، وهناك احتمال أن تكون هذه الصفقة أكبر، بحسب عديد من محلي السوق.

وذكر أن العقود الآجلة للنفط الخام كانت محدودة النطاق إلى حد ما في نهاية الأسبوع الماضي، حيث وجدت الأسعار دعماً عند مستويات شوهدت آخر مرة في فبراير الماضي، وذلك قبل فرض قيود السفر الأكثر صرامة في العالم بسبب فيروس كورونا.

وأكد أن المنتجين الأميركيين لن يستجيبوا إلى إغراء ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستوى 50 دولاراً للبرميل في ظل وضع السوق المتوتر وهشاشة الطلب بسبب استمرار تداعيات فيروس كورونا، ولن يكون المنتجون في عجلة من أمرهم لتشغيل صنابير الإنتاج عند سعر 50 دولاراً للبرميل.

ونوه التقرير إلى حالة التفاؤل التي بدأت في الانتشار في السوق تدريجياً مع توزيع لقاحات فيروس كورونا والجميع ينتظر إشارات أقوى على نمو الطلب المستدام قبل التفكير في زيادة الإنتاج وعودة التنافس على الحصص السوقية خاصة في أسواق آسيا.



سجلت أسعار النفط الخام أول خسارة أسبوعية منذ سبعة أسابيع، وبعد تسجيل أعلى مستوى من المكاسب في 9 أشهر، حيث خسر خام برنت 2 في المائة، بينما خسر الخام الأمريكي 1.5 في المائة، وذلك على الرغم من أن الأسعار تلتفت في نهاية الأسبوع اختياراً إيجابية داعمة للمكاسب، مع تواصل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى اتفاق بشأن العلاقات التجارية لتنظيم مرحلة مع بعد الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

وسيطرت التقلبات السريعة على النفط الخام على مدار الأسبوع بسبب مخاوف السلالة الجديدة من وباء كورونا وتأثيرها في إضعاف الطلب، فيما تلتفت الأسعار دعماً من توزيع اللقاحات على نطاق واسع التي تبدأ في الاتحاد الأوروبي أمس.

وتناهب السوق لأول اجتماع شهري لتخالف «أوبك+» في 4 (يناير) المقبل الذي سيعيد تقييم وضع الطلب والعرض والمخزونات وفقاً للتطورات الأخيرة، وينظر في وضع الإمدادات النفطية في فبراير المقبل بعدما تمت زيادة الإمدادات بـ500 ألف برميل يومياً في يناير، كما ظهرت مؤشرات جديدة عن تقلص مستوى فائض المخزونات النفطية الأمريكية.

وفي هذا الإطار، ذكرت وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية أن العقود الآجلة للنفط تلتفت دعماً جيداً من التوصل إلى اتفاق بشأن صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وساعد على مكاسب النفط ضعف الدولار الأمريكي، مشيرة إلى أن الاتفاق ينص على تحرير التجارة من

عمليات الإغلاق التي يسببها فيروس كورونا. ولفت إلى استمرار الجدل السياسي حول

جديدة من COVID-19 وعمليات الإغلاق المتصاعدة في المعنويات الاقتصادية، حيث تظل أوروبا خاصة بريطانيا في قبضة

وأشار تقرير حديث للوكالة إلى أن ارتفاع العقود الآجلة للنفط الخام جاء بفعل مخاوف الطلب المستمرة، حيث أثرت سلاطات

الرسوم الجمركية والحصص، على الرغم من خروج بريطانيا من السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي.

رئيسة المفوضية الأوروبية: اتفاق بريطانيا عادل ومتوازن

الأوروبيون يستعدون لتوقيع اتفاق ما بعد «بريكست»



أورسولا فون دير



مايكل جوف

صحفي "كان طريقاً طويلاً وملتوياً. لكن جهودنا أثمرت اتفاقاً جيداً. إنه اتفاق عادل ومتوازن وهو التحرك السديد والحصيف لكلا الطرفين".

وتابعت "كانت المفاوضات صعبة جداً، الكثير كان على المحك للكثير جداً من الناس، لذا كان اتفاقاً تعين علينا بالتأكيد المحاربة من أجله".

وقالت "اعتقد أيضاً أن هذا الاتفاق يصب في مصلحة المملكة المتحدة. سيرسي أسساً متينة لبدءية جديدة مع صديق قديم. وهو يسمح لنا أخيراً بأن نضع الخروج البريطاني وراء ظهورنا، وأن توصل أوروبا مسيرتها".

ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست"، الذي تم التفاوض عليه في اللحظة الأخيرة، سيمنح المملكة المتحدة من الحصول على علاقة خاصة مع الاتحاد الأوروبي، مستخدماً التعبير الذي يستخدم بشكل تقليدي لوصف العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة.

من جهتها قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إن اتفاق التجارة الذي أبرمته بريطانيا والاتحاد الأوروبي اليوم سيسمح "باعتدال ومتوازن وسديد" ويستحق المحاربة من أجله.

وبحسب "رويترز" أضافت في مؤتمر

بيدا الاتحاد الأوروبي، إجراءات توقيع وتنفيذ الاتفاق التجاري، الذي أبرمه مع لندن الخميس وعرضه ميشيل بارنييه كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء الجمعة بنسخته الإنجليزية فقط.

وقال "الفرنسية"، قال دبلوماسي أوروبي: إن رد فعل سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على هذه النسخة غير النهائية من الاتفاق كان عادياً، مضيفاً "لم تكن هناك فرحة كبيرة، لأن الطلاق ليس خبراً ساراً". وأوضح الدبلوماسي أن "الاتفاق الواقع في 1246 صفحة سيخضع للتدقيق لتحديد ما إذا كان ينطوي على مسائل خفية يمكن أن تثير مشكلات، حيث سيجمع السفراء مجدداً لإطلاق إجراءات التوقيع على الاتفاق من قبل الدول الأعضاء تمهيداً للمصادقة عليه من قبل البرلمان الأوروبي".

ويتعين على الدول الأعضاء الموافقة على النص والتوقيع عليه مساء الثلاثاء أو الأربعاء كي يتسنى نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي الخميس، ما يتيح دخوله حيز التنفيذ في الدقيقة الأولى من فجر الجمعة في الأول من (يناير) 2021.

كما ينبغي على الدول الأعضاء أن توافق على تطبيق الاتفاق بصورة مؤقتة لمدة شهرين، بانتظار انتهاء عملية المصادقة عليه رسمياً.

بدره ذكر مايكل جوف، وزير شؤون مجلس الوزراء البريطاني، أن الاتفاق التجاري رغم تراجع إجمالي التجارة العالمية في السلع بنسبة 14 في المائة في النصف الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من 2019، زادت الواردات والصادرات من السلع الطبية بنسبة 16 في المائة، وهو أعلى بكثير من النمو البالغ 2 في المائة المسجل في النصف الأول من 2019.

ومن حيث القيمة، وصلت التجارة في السلع الطبية في النصف الأول 2020 إلى 1.139 تريليون دولار مقارنة بـ983 مليار دولار في الفترة ذاتها 2019.

جاء ذلك في مذكرة معلوماتية عن

إسبانيا تدرس تخفيض أيام العمل الأسبوعية لتعزيز خلق الوظائف



يتم التداول في إسبانيا بفكرة العمل أربعة أيام في الأسبوع من أجل تخفيض نسبة البطالة، وهي مسألة يدعّمها الجناح المتشدد في حكومة يسارية منقسمة حولها، نظراً إلى خطورة الأزمة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقال "الألمانية"، قال قائل بابلو إيجلسياس، زعيم حزب بوديموس اليساري الراديكالي الذي يحكم ضمن ائتلاف حكومي مع الاشتراكيين برئاسة بيدرو سانتشيز منذ قرابة عام، مطلع (ديسمبر)، "إن وزارة العمل ستدرس مسألة تخفيض دوام العمل، التي يكون من دون أدنى شك أن تعزز توفير الوظائف".

وجاء كلام إيجلسياس وهو نائب رئيس الحكومة، تعليقا على اقتراح نائب عن حزبه بتخفيض أسبوع العمل إلى أربعة أيام، أي 32 ساعة مقابل 40 حالياً.

وكتبت يولاندا دياز وزيرة العمل وهي عضو في حزب بوديموس، في تغريدة "دوام العمل يتطلب تصوراً جديداً يكون جريئاً لتحدي قوانين وممارسات عالم العمل، كما نفضل نحن".

وأطلق هذا النقاش في دول أخرى، على غرار نيوزيلندا، حيث سيختبر الفرع المحلي من شركة "يونيفير" للصناعات الغذائية العمل أربعة أيام في الأسبوع من دون تخفيض الرواتب، وألمانيا حيث أثارت نقابة نافذة الفكرة مجدداً في (أغسطس).

لكن حزب بوديموس اصطدم فوراً بتحفظ الحزب الإسرائيلي بزعماء بيدرو سانتشيز رئيس الوزراء، وقالت ماريا خيسوس مونتيرو والمهندسة باسم الحكومة "لا ينبغي أن نصرف تركيزنا عما يعد اللامع مهمتها ذات الأولوية" أي "العودة إلى معدلات النمو التي كنا نسجلها في بداية تفشي الوباء"، ويتوقع أن تكون إسبانيا الدولة الغربية التي تسجل أكبر تراجع للناجح الإجمالي المحلي عام 2020 "بـ12.8% في المائة، بحسب صندوق النقد الدولي".

وأضاف خوسيه لويس اسكريفيا وزير الأمن الاجتماعي "لا اعتقد أن هذا الموضوع يعد أولوية بالنسبة إلى إسبانيا، نظراً إلى مستوى الإنتاجية والمنافسة الحاليين، لا اعتقد أن هناك هامشاً لذلك"، في إشارة إلى مستوى الإنتاجية الإسباني المنخفض جداً مقارنة بمتوسط الإنتاجية الأوروبية خصوصاً بسبب وجود نسبة عالية من الشركات الصغيرة.

أرباح الشركات الصناعية الصينية تنمو بأكثر من 15 بالمئة في نوفمبر

أظهرت بيانات رسمية اليوم نمو أرباح الشركات الصناعية الصينية 15.5 في المائة على أساس سنوي في نوفمبر إلى 729.32 مليار يوان (111.50 مليار دولار) بحسب "رويترز".

وبحسب الأرقام الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاءات كانت الأرباح نمت 28.2 في المائة في أكتوبر. وتغطي بيانات الأرباح الصناعية الشركات الكبيرة التي تتجاوز إيراداتها السنوية 20 مليون يوان من الأنشطة الرئيسية.

وشهد الاقتصاد الصيني انتعاشاً قوياً عقب صدمة الجائحة وسجلت أنشطة المصانع والصادرات نمواً غير مسبق في نوفمبر. لكن بعض الشركات قالت إن أرباحها تعرضت لضغوط مع اقتراب اليوان من ذروته في عدة سنوات مقابل الدولار. وفي الفترة من يناير إلى نوفمبر نمت أرباح الشركات الصناعية 2.4 في المائة على أساس سنوي بعدما ارتفعت 0.4 في المائة في الأشهر العشرة الأولى من 2020.

ملايين الأميركيين يواجهون فقدان إعانات البطالة

ملايين الأميركيين معرضون لفقدان إعانات البطالة التي كانت تقدمها الحكومة، مع اعتراض الرئيس دونالد ترمب على التوقيع على حزمة تمويل قيمتها 2.3 تريليون دولار للإنفاق الحكومي وتخفيف آثار جائحة فيروس كورونا، قائلاً إنها لا تقدم ما يكفي من العون للمواطن العادي.

وفاجأ ترمب أعضاء الحزب الجمهوري والديمقراطي على السواء عندما عبر الأسبوع الماضي عن عدم رضاه عن مشروع قانون الإنفاق الضخم الذي يوفّر 892 مليار دولار لتخفيف آثار تداعيات فيروس كورونا، تشمل إعانات بطالة ينقضي أجلها أمس السبت و1.4 تريليون دولار لخصصات حكومية اعتيادية.

ووفقاً لـ "رويترز"، دون توقيع الرئيس، يفقد نحو 14 مليون فرد إعانات البطالة بحسب بيانات وزارة العمل، إلى جانب توقف الحكومة عن جانب من أعمالها بدءاً من الثلاثاء المقبل ما لم يوافق الكونجرس على مشروع قانون تمويل حكومي لسد هذه الفجوة قبل ذلك.

وبعد شهر من المشاحنات، اتفق الجمهوريون والديمقراطيون على حزمة التمويل مطلع الأسبوع الماضي وبدعم من البيت الأبيض. ولم يعترض ترمب، الذي يسلم السلطة للرئيس المنتخب جو بايدن في 20 (يناير) المقبل، على بنود مشروع القانون قبل طرحه للتصويت في الكونجرس مساء اليوم.

لكنه يشكو منذ ذلك الحين من أن مشروع القانون يخصص مبالغ مالية ضخمة لمصالح خاصة ومشاريع ثقافية ومساعدات أجنبية، في حين أن الإعانة التي تقدم مرة واحدة للملايين الأميركيين المتضررين وقدرها 600 دولار للفرد ضئيلة جداً، وطالب برفعها إلى ألفي دولار. وكتب في تغريدة على "تويتر" في يوم عيد الميلاد الذي قضى معظمه في منتجعه مار اجو في وست بالم بيتش بولاية فلوريدا "لماذا لا يريد الساسة منح الناس ألفي دولار بدلاً من 600 فقط؟ وفروا لشعبنا المال".

ويتفق عديد من خبراء الاقتصاد مع فكرة أن الإعانة التي يوفّرها مشروع القانون ضئيلة للغاية، لكنهم يرون أن تقديم الدعم فوراً لا يزال ضرورة ومحل ترحيب. وقال مصدر مطلع إن اعتراض ترمب على مشروع القانون فاجأ عديداً من المسؤولين في البيت الأبيض. ونظراً لأن استراتيجية الرئيس إزاء مشروع القانون غير واضحة، فإنه لم يستخدم حق الفيتو لمنع ولا يزال يوجد متسع للتوقيع عليه في الأيام المقبلة. عليه مشروع القانون، أما بايدن، الذي لا يزال ترمب يرفض فوزه في انتخابات الثالث من (نوفمبر)، فيقضي العطلة في ولاية ديلاوير مسقط رأسه وليس لديه أي مناسبات عامة مقررة.

الجائحة تقفز بتجارة السلع الطبية العالمية 16 بالمئة

فيه بكثافة وأصبح الرمز الأكثر وضوحاً لمفاحة الوباء.

ويوضح التحدي أن التجارة لعبت دوراً رئيسياً في تلبية الطلب الهائل على المنتجات التي تعد حرجية في جائحة كوفيد-19، مثل المطهرات وأقنعة الوجه والقفازات ومطهر اليدين ومقاييس النبض والمحاقن وموازين الحرارة وأجهزة التنفس الصناعي.

وتكشف الأرقام أن التجارة العالمية في هذه المنتجات نمت بنسبة 29 في المائة على أساس سنوي "زادت الواردات والصادرات بنسبة 31 في المائة و27 في المائة على التوالي".

التجارة العالمية في السلع الطبية نشرتتها أمانة منظمة التجارة العالمية، في سياق معالجة قضية كوفيد-19، وتتضمن تحديداً لأرقام النصف الأول من 2020 التي جاءت في تقرير وحيد صدر لأول مرة في 3 (أبريل) الماضي، أما مجمل أرقام العام الجاري، فسيسدر في نهاية آذار (مارس) 2021.

وتعرض الورقة الجديدة إحصاءات تجارية أولية من 97 اقتصاداً، وتقارن البيانات من (يناير) إلى (يونيو) 2020 بالفترة نفسها من 2019، ويتضمن التحديت أيضاً دراسة حالة خاصة عن أقنعة الوجه، وهي منتج يتأجر

رغم تراجع إجمالي التجارة العالمية في السلع بنسبة 14 في المائة في النصف الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من 2019، زادت الواردات والصادرات من السلع الطبية بنسبة 16 في المائة، وهو أعلى بكثير من النمو البالغ 2 في المائة المسجل في النصف الأول من 2019.

ومن حيث القيمة، وصلت التجارة في السلع الطبية في النصف الأول 2020 إلى 1.139 تريليون دولار مقارنة بـ983 مليار دولار في الفترة ذاتها 2019.

جاء ذلك في مذكرة معلوماتية عن

«شركات اليورو» تأمل باتفاق استثماري بين بروكسل وبكين



يواجه الاتفاق معارضة من بعض أعضاء البرلمان الأوروبي والإدارة الأمريكية المقبلة للرئيس المنتخب جو بايدن، الذين يقولون إنه

قال رئيس غرفة التجارة الأوروبية في الصين إن الشركات الأوروبية في الصين تأمل إبرام اتفاق حول الاستثمارات بين بروكسل وبكين بحلول نهاية العام، على الرغم من أن الأخيرة رفضت الالتزام بموعد نهائي.

ووفقاً لـ "الفرنسية"، يجري العمل على الاتفاقية الشاملة للاستثمار بين الصين والاتحاد الأوروبي منذ سبعة أعوام، ومن المتوقع أن تمهد الطريق أمام الشركات الأوروبية للاستثمار في الخدمات المالية والاتصالات والسيارات الكهربائية وغيرها من القطاعات، التي تفتتح تدريجياً أمام الاستثمار الأجنبي في الصين.

تراجع حاد لنمو مبيعات التجزئة اليابانية



المستهلكين في طوكيو انخفض في (ديسمبر) للشهر الثالث على التوالي، وانخفض المؤشر بنسبة سنوية تبلغ 1.3 في المائة في (ديسمبر)، بعد تراجع نسبيته 0.8 في المائة في (نوفمبر).

أن تشرين الثاني (نوفمبر) كان ثاني شهر يشهد نمواً في مبيعات التجزئة بعد سبعة أشهر على التوالي من التراجع. من جهة أخرى، أظهرت بيانات وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات أن مؤشر أسعار

تراجع معدل نمو مبيعات التجزئة في اليابان بوتيرة حادة خلال (نوفمبر) الماضي، في الوقت الذي سجلت فيه أسعار المستهلكين تراجعها في (ديسمبر) للشهر الثالث على التوالي، بعد تآثر حجم الطلب بالموجة الجديدة من جائحة فيروس كورونا المستجد.

وبحسب "الألمانية"، ذكرت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان أن مبيعات التجزئة سجلت نمواً بنسبة سنوية تبلغ 0.7 في المائة في (نوفمبر) الماضي، في تيرة أبطأ بفارق كبير عن معدل النمو الذي تحقق في (أكتوبر) وبلغ 6.4 في المائة.

وكان خبراء الاقتصاد يتوقعون أن يصل معدل النمو السنوي لمبيعات التجزئة 1.7 في المائة، وجدير بالذكر